الفصل الخامس

مستقبل الاقتصاد السوداني : الفرص والتحديات والبحث عن طريق بديل للتنمية.

أولاً: مقدمة:-

لقد استعرضنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب نماذج التنمية والخيارات المعروفة والمطبقة على مستوى العالم وتعرضنا لها بالشرح والتفصيل المسهب لاستبيان حسنات ومساوئ كل نظام وخلصنا من خلال ذلك إلى اختيار نموذج " الطريق الثالث " المرتكز على نظريات الاقتصادي المعروف أنتوني جيدنز Anthony Giddens الذي عمل مستشاراً لرئيس الوزراء البريطاني العمالي توني بلير وكذلك النهج الأمريكي الناجح في التنمية الذي اختطه الاقتصادي الأمريكي المعروف : استقلتز Stieglitz وقد تماهى فكر هذين العالمين في الخروج بما عرف بالخيار الثالث للتنمية . وخلصنا إلى أن هذا النموذج مع بعض الجهد الفكري والتطبيقي في سودنته أو قل تطويعه وأقلمته بحيث يمكن أن يكون نموذجاً ملائماً للحالة السودانية وللخروج من هذا الوضع الذي يوشك على الانهيار التام.

واستعرضنا العديد من نماذج التخطيط وعرضنا سلبيات وإيجابيات هذه النماذج والتي جرب بعضها في السودان وفشلت التجربة. فكان علينا اختيار بديل يلائم حالة التردي الاقتصادي والاجتماعي في السودان . وكان

خيارنا فيما نراه أن التخطيط الاستراتيجي المبني على الاعتماد على العلم والتقنية في ظل اقتصاد المعرفة هو الخيار الأنسب لمعالجة الحالة السودانية. على أننا قمنا بتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي نعتقد أنه من المهم العمل بها لضمان نجاح هذا النهج الجديد للتنمية بناء على خيارنا في التخطيط. وقد حددنا كيفية عمله وضمان نجاحه في ظل اتباع آليات عمله بالصورة الصحيحة والدقيقة وبالحزم والإرادة اللازمين . وعرضنا في الفصل الرابع العديد من التجارب الناجحة في الخروج من نفق الفقر والتخلف والبطالة إلى آفاق التطور والازدهار ورفاهية الشعوب.

وفي سياق ما سبق من فصول رأينا كيف كان مسار الاقتصاد السوداني وكيف تطور منذ الاستقلال، وماهي النتائج التي انتهي إليها ذلك المسار ، مستصحبين في ذلك ما ترتب على انفصال جنوب السودان من آثار عميقة على الاقتصاد السوداني وضعته في مسار حرج ومنعرج شديد الخطورة بل أصبحت البلاد على شفير الهاوية الاقتصادية وليس ثمة مؤشر واحد يبعث على الأمل في الفترات المقبلة. ومهما يكن من أمر فلابد من سبيل للخروج من هذا الوضع المتأزم ، والانتقال إلى وضع جديد ومستقبل أفضل ولن يكون ذلك إلا باستغلال الفرص العديدة الكامنة في الاقتصاد السوداني، وبتجاوز التحديات الماثلة أمامه. هذا هو صلب ما عنيناه من عنوان لهذا الجزء حيث نبحث عن بديل أفضل لتحقيق التنمية التي نريدها للسودان.

ثانياً : تحليل واقع الازمة الاقتصادية والتخطيطية في السودان:

أقام مركز الراصد للدراسات ندوة علمية بعنوان: واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني تحدث فيها دكتور سيد على زكى وزير المالية الأسبق وشاركه نفر كريم من أساتذة الجامعات والخبراء من بينهم الدكتور محمد أبو النور ودكتور أحمد مجذوب ومحمد ابراهيم كبج وآخرون لا يتسع المجال لسرد أسمائهم وتوصلوا لسبر غور أدواء الاقتصاد السوداني وكان أهم ما استخلصه هؤلاء وأوصوا به مما سنوردبعضه بنصه كما هو لأننا نتفق معهم في كثير مما أوردوه ونضيف عليه ما نرى من مستجدات على النحو التالي:-

1. أعادت التطورات على الساحة العالمية تعريف السياسة ذات القيمة الحقيقية بأنها القدرة على الإدارة الاقتصادية الفعالة والكفءة للموارد المحدودة بحيث تحقق الرفاهية للمواطنين، لتضع بذلك معايير جديدة لنجاح وفشل الدول، والدور المحوري الذي يلعبه الاقتصاد كرافع أساسي للعمل السياسي لم يعد أمراً محل جدل، ومن ثم أصبح الشأن الاقتصادي يرتكز على العلمية بدرجة أساسية ويبعد عن التفكير اللحظي غير المتحسب لعواقب السياسات الاقتصادية. وهناك أسباب كثيرة تدعو لأن يجد الشأن الاقتصادي ما يستحقه من اهتمام في الحراك المحتدم في الساحة السودانية، تمتد من عدم كفاءة وفعالية الفريق الحكومي الممسك بهذا الملف مما تظهره نتائج الأداء الاقتصادي المتواضع للدولة الذي لا يتناسب إطلاقاً مع الموارد الكامنة

الضخمة التي يتمتع بها الاقتصاد السوداني مما يشير إلى العجز الواضح عن استغلال هذه القدرات، وانتهاءً بالتحدي الكبير الذي تواجهه البلاد بعد انفصال الجنوب.

2. تتمثل مظاهر الأزمة الاقتصادية في السودان في الكساد الذي ضرب الأسواق حتى كادت تتوقف حركة البيع والشراء، وأصبحت السيولة في ندرة ، مع التدني المستمر لقيمة العملة الوطنية حتى أنها في غضون عام واحد تكاد تفقد نحو نصف قيمتها، وتراجع معدلات الإنتاج التي كانت مرجوة للمنتجات الزراعية في ظل برنامج النهضة الزراعية. وقد أظهرت نتائج التجارة الخارجية للعام الماضي (2008) تواصل الأداء المتدني للصادرات الزراعية على الرغم من الأموال الطائلة التي أنفقت في برنامج النهوض الزراعي. هذا إضافةً إلى تفشي البطالة والارتفاع المستمر لأسعار مختلف المنتجات المحلية والمستوردة ، والإخفاق في تمتين دعائم قطاعات الإنتاج غير الناضبة.

3. لقد رسم خبراء صندوق النقد الدولي صورة قاتمة للأوضاع الاقتصادية في البلاد على خلفية تأثير الأزمة العالمية، وتضمن برنامجهم الذي أعدوه بعد زيارتين للسودان ، احتمالات مخيفة لمآلات الوضع الاقتصادي إذا لم يتم تداركه، ولكنهم اقترحوا بعض الإجراءات قوبلت بالاستهجان من قبل كثير من الاقتصاديين ، فقد ركز خبراء

4. الصندوق في مقترحاتهم على زيادة الجبايات الضريبية، وعلى تعويم سعر الصرف، وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين أعلنوا حينها رفضهم لوصفة الصندوق إلا أنهم ماضون فعلياً في تنفيذها عملياً وهو

ما يتضح مثلاً من حجم التدهور الذي أصاب قيمة الجنيه السوداني على مدى الأشهر الماضية. وقد أعاد ذلك طرح تساؤلات مهمة بشأن سلامة إدارة الاقتصاد السوداني سواء من ناحية السياسات، أو الأداء التنفيذي في إدارة القطاع، ويرى العديد من الخبراء والمهتمين أن معدلات النمو التي ظلت تشهدها البلاد في السنوات العشر الماضية لم تكن دلالة على رشد السياسة الاقتصادية للحكومة بقدر ما كانت نتاج المداخيل الضخمة غير المسبوقة في الاقتصاد السوداني التي وفّرها النفط، سواء لجهة دعم ميزان التجارة الخارجية ورفده بعائدات عملة صعبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً، أو في دعم إيرادات الموازنة، أسهمت بصورة واضحة في إغفال المشاكل الهيكلية الحقيقة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. ويضيف هذا الكاتب أن كل تلك المداخيل هي عبارة عن مداخيل ريعية غير ثابته ولا مستمرة (وقد ذهب البترول أكبر مصادر هذا الدخل مع الجنوب حين انفصل) . والاعتماد في السياسات الاقتصادية وخاصة التنموية على مصادر الدخل التي ليس من صفتها الديمومة هو قرار يدل على فقدان الرشد الاقتصادي إلا إذا وظفت هذه المداخيل لتأهيل مشاريع من صفتها الديمومة كالزراعة أو إلى حدما الصناعة الثقيلة.

4. لقد نبّه الخبراء والمختصين منذ بداية إنتاج وتصدير النفط من مغبة الخضوع لإغرائه، والركون إليه دون اهتمام بقطاعات الإنتاج الحقيقية في بلد يذخر بموارد طبيعية هائلة في الزراعة بشقيها، وأشار بعضهم إلى أن الاقتصاد السوداني منذ فترة ليست بالقصيرة لم يكن

يدار بأولويات وحسابات اقتصادية، بل غلبت عليها المعالجات قصيرة المدى، على حساب المعالجات الاقتصادية العلمية طويلة الأثر، وعلى سبيل المثال رُصدت مبالغ مالية كبيرة للنفرة الزراعية التي أخفقت – في رأي خبراء الاقتصاد والزراعة – في تحقيق أي من أهدافها، لتستبدل لاحقاً بالنهضة الزراعية التي لم يثبت حتى الآن أنها حملت تغييراً حقيقياً يؤدي إلى نهوض فعلي، الأمر الذي يستوجب الوقفة والدراسة والتقييم بغية التقويم وتصحيح المسار. ولابد هنا من الإشارة إلى الإهمال الذي واجهه مشروع الجزيرة أكبر المشاريع المروية في إفريقيا وتدني إنتاجه بصورة مريعة.

6.

5. يرى بعض الاقتصاديين أن من التشوهات العميقة الأثر التي يعاني منها الاقتصاد السوداني تدخل الدولة في تفاصيل الأنشطة الاقتصادية مما جعل القطاع الخاص الحقيقي مسخاً مشوهاً موجوداً رسماً بلا دوز فاعل، فعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت رسمياً تبني سياسة التحرير الاقتصادي منذ بواكير التسعينيات، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع يشير إلى غير ذلك حيث كثرة الشركات الحكومية أو شبه الحكومية التي تسيطر على مفاصل العمل الاقتصادي ، مما جعل القطاع الخاص مكبلاً في منافسة غير عادلة ، ويرون أن تلك الوضعية نالت من فعالية وزارة المالية والاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالولاية على المال العام، والولاية على إدارة الاقتصاد الوطني وجعلتها تقف متفرجة، ومن ثم أصبحت مجرد إدارة خزانة بفقدانها السيطرة على ولاية المال العام، وعلى إدارة العملية الاقتصادية. ويوصون بضرورة إحداث تحولات

.7

جذرية في سياسات وإدارة القطاع الاقتصادي، على أن تُسند إدارة القطاعات الاقتصادية للدولة من قبل فريق تتوفر له القدرة والكفاءة وقبل ذلك الرؤية الثاقبة لوضع سياسات خلاقة وجريئة لتحريك وتفجير طاقات الاقتصاد السوداني الضخمة الكامنة، وإجراء جراحة للتشوهات الكثيرة التي تثقل كاهله، وتمكين ولايته من المال العام وإدارة الاقتصاد الوطني بعلمية وحرفية.

6. يرى بعض الخبراء والمراقبين أن هناك إهمالاً شديداً يلقاه التخطيط الاستراتيجي حيث تتوعت الخطط والاستراتيجيات التي لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات والسياسيات السليمة وتكتنفها أهداف غير واقعية. ويرون أن هناك ضرورة لتقييم السياسات والإجراءات والمخرجات والآثار للخطط السابقة قبل الشروع في إعداد خطط واستراتيجيات جديدة. ويضيفون أن خطة السكر المعلنة تحتاج إلى ضعف مستحقات السودان من مياه النيل التي تتنازع عليها دول حوض النيل.

7. حصر خبراء الاقتصاد معوقات التخطيط التنموي في السودان في الآتي:-

- عدم الاهتمام بتوفير البيانات الاحصائية الدقيقة اللازمة لعملية التخطيط.
- عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي يعكس مشكلات الريف وأولوياته في التنمية لمحاربة الفقر والبطالة وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- عدم استغلال الموارد بصورة مثلى.

• ضعف استقطاب وتحريك الموارد الحقيقية.
• غياب الرؤية الفلسفية والمنهجية العلمية للعملية التخطيطية.
• غياب اللا مركزية الادارية الحقيقية والمشاركة الشعبية .
• الفساد المالي والإداري والذي استشرى في الفترة الأخيرة وأصبح عاملاً مثبطاً للعملية التنموية.

8. يمكن إيجاز المشاكل المتعددة التي تواجه الاقتصاد السوداني على النحو التالي:-

• خروج قطاعات كبيرة من دائرة الفائدة من معدلات النمو التي حدثت بالسودان.

9.
• سوء إدارة الموارد الوطنية بشكلٍ عام وإهدارها في كثير من الأحيان.
• سوء الإدارة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لغياب الرؤية الواضحة وتحديد الأهداف.
• التلاعب بالأرقام الإحصائية وتضخيمها لأغراض سياسية الأمر الذي يقود إلى أخطاء في التخطيط نتيجة اعتماده على البيانات والإحصاءات غير الدقيقة.

10.
• الخلل الواضح في ترتيب الأسبقيات بالنسبة للحكومة.
• ارتفاع معدل النمو مع سوء التوزيع وهشاشة وتشوه الهيكل الاقتصادي.
• ارتفاع تكلفة التثبيت الاقتصادي من الناحية الاجتماعية.
• الحاجة إلى مراجعة دقيقة للامركزية.
• استمرار ارتفاع معدلات الفقر في ظل عشوائية إدارة وتنفيذ الخطط والبرامج التي تتسم بالإقصاء للشرائح الضعيفة من المجتمع.

- التباين الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تقويض استقرار الاقتصاد الكلي في ظل غياب الموجهات الإرشادية.
- ارتفاع تكلفة إدارة أزمة دارفور من جوانب عديدة وأولها عدم علاج المشكلة كوحدة واحدة والاعتماد على حلول جزئية لا يكتب لها النجاح والاستمرار فتهدر الموارد.
- اعتماد مكاسب السلام على المساندة الخارجية وسياسات التنمية.
- حاجة البنية الأساسية إلى إعادة تأهيل وتنمية كبرى تراعى التوازن في التنفيذ حسب الحاجة وبناءً على الأولويات والأسبقيات.

9. يرى هذا الكاتب ضرورة إجراء دراسات قطاعية هامة منها على سبيل المثال (المراعي) ذلك أن الصراع في أبيي تحول إلى صراع على الثروة الناضبة بدلاً عن الموارد المستدامة. كما أن الصراع على استخدام الموارد الطبيعية بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب قد يتحول إلى صراع بين القبائل الشمالية المتجولة شرقاً وغرباً في حزام السافانا.
10. يرى الخبراء أن هناك انخفاضاً مضطرداً (متوالياً) لمساهمة الرأي الفني في السياسات والقرارات والإجراءات (Technical Content). ويشيرون إلى أن الموازنة العامة لا تعكس كل الأداء الاقتصادي في السودان شح المعلومات المتعلقة بالقطاع التقليدي. الأمر الذي يدفع الجهاز الإداري الاقتصادي (الاتحادي والولائي) في بعض الأحيان إلى توفير إحصائيات غير واقعية. وقد ساهمت هذه الظاهرة في انهيارالاتحاد السوفيتي حين عمدت الدولة السوفيتية إلى تزييف الإحصائيات والمعلومات، وأفقدت المخططين العلم بالمشاكل وحجبت المعلومات الصحيحة لإعداد الخطط والبرامج السليمة.

11. هناك إجماع على أن السودان يمر بأزمات اقتصادية متعددة قد تزداد تعقيداً ما لم تتخذ التدابير اللازمة. وقد تمثلت أسباب هذه الأزمة في ضخامة الصرف في مقابل تراجع الدخل، ويصف الكثيرون هذا الصرف تفاخري وسيادي وأمني من غير سقف ، ومثل هذا الصرف
14. يعتبر صرفاً تضخمياً حتى لو كان من موارد حقيقية (Real Resources) لأنه صرف لا يقابله عمل إنتاجي. ومع العلم بأنه لا إنتاج ولا اقتصاد ولا بلاد ولا عباد بدون أمن، إلا الأمن الحقيقي الذي يبنى على التراضي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

12. برغم فرضية ارتفاع الدخل الحكومي فإن العجز الذي كان يقدر
15. بنسبة 7٪ سينخفض نسبةً لارتفاع أسعار البترول مؤخراً عن المتوسط المستخدم في تقديرات الميزانية (36 دولار للبرميل). ومن ثم فإن أسوأ الحالات يتمثل في تلازم التضخم مع الركود الاقتصادي، وهي حالة ضربت العالم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وهناك مؤشرات في الاقتصاد السوداني تشير إلى شبح تلك الحالة تتمثل في: التضخم، الركود، نسبة نمو منخفضة، وقوة شرائية منخفضة.

13. فيما يتعلق بحساب تركيز عائدات البترول (Oil Reserves Stabilization Account) معروف أن كل عائدات البترول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من السعر المقدر في الموازنة (كمثال 63 دولار للبرميل مقابل 114 دولار للبرميل عام 2010م) تستخدم لبناء صندوق امتصاص الصدمات الاقتصادية (Economic Shocks) ولكن في واقع الحال في السودان تم استخدام هذه الموارد مما أدى إلى انخفاض

الاحتياطيات من النقد الأجنبي وارتفاع أسعار العملات وانخفاض الجنيه السوداني والتضخم. وفي هذا الإطار يوصي خبراء الاقتصاد بضرورة إعادة تمويل صندوق امتصاص الصدمات نسبةً للزيادة الكبيرة الأخيرة في أسعار البترول .

14. الصرف على الخدمات الضرورية للبناء المجتمعي، الصحة والتعليم، مياه الشرب، طرق عامة وريفية ،ويتطلب ذلك دراسة دقيقة لتطبيق أولويات الصرفعليه، وعدم تركه للولايات بدون مساءلة ، ومعرفة المركز بأن الولايات تركز على صرف المرتبات والمعتمديات تركز على الصرف الأمني والإسراف.

15. لا يتوقع الخبراء والمراقبين إعفاء الديون السودان الخارجية بسهولة لأسباب سياسية وإجرائية ذلك أن إعفائها يحتاج إلى موافقة برلمانات تلك الدول فالأمر ليس بيد الرؤساء. وما تبقى من الديون حتى بعد التقسيم المبني على حجم السكان في السودان الشمالي يقدر بحوالي 30 بليون دولار وتتزايد ما بين 3 – 5٪ سنوياً. وبالتالي يصعب على السودان الشمالي تأمين إعفاء لهذه الديون من المجتمع الدولي لأسباب سياسية وإجرائية.

كيفية الاستفادة من الفرص المتاحة :

مقدمة:

عند البدء في وضع أطر لخطط تنموية مستدامة وطموحة فإن ذلك لا بد أن يكون مسبوقاً بعدد من الإجراءات الهامة التي تطرقنا لها في الفصلين الأول والثاني وخاصة فيما يخص جوانب " الهوية الوطنية " وتوفير بيئة ديمقراطية يتم خلالها التضامن الوطني وتجاوز جراحات الماضي كلها. ومع اتفاقي مع كثير من الباحثين والدراسين والمفكرين أن عملية بناء الأمة ذات الهوية الوطنية الواحدة أمر يحتاج إلى عقود من الزمن إلا اننا علينا أن لا نتخذ من ذلك ذريعة لتجاوز الأمر. بل لابد من أن نبدأ فنرسي الأسس ونحدد الدعائم ونبشر بها ويبدأ ذلك من خلق حد أدنى من التراضي الوطني وقبول الآخر المخالف في الثقافة والعرق والدين وإقرار التساوي في المواطنة وفي الحقوق والواجبات. فكيف نبشر بذلك:-

أولاً : يجب تهيئة مناخ جديد لحمته وسداه تقوم على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وأمام القضاء. وأن يبنى ذلك على أساس أن الدولة ستكون دولة مؤسسات لا تخضع لحكم فرد ولا حزب ولا جماعة معينة. وأن يكون لهذه الدولة ثوابت لا تتغير حتى وإن تغير من يحكمها وأول هذه الثوابت.

أ- إشاعة الديمقراطية قولاً وعملاً من خلال إطلاق الحريات العامة بحيث يصبح في الإمكان حرية التعبير والتنظيم والعمل والتنقل

والعبادات والمعتقدات الدينية والفكرية. وأن يكون لكل فرد أو جماعة أن يختاروا كيف يعيشون وماذا يعملون وأين يذهبون في الحدود التي يسمح بها القانون القائم على احترام حقوق الإنسان والذي يراعي عدم فرض أية وصاية من أي نوع من فرد أو مجموعة على أي جهة.

ب- أن تتم إدارة شؤون البلاد من خلال المؤسسات التي تعمل ضمن أطر محددة يرسمها القانون وتضع آليات عملها الجهات المعنية بالتخطيط الاستراتيجي وذلك في اتساق مع التوجه العام لخطط التنمية المستدامة في كافة المجالات. وأن تتم كافة ممارسات العمل في الدولة ضمن نطاق محدد يكفل الحوكمة والشفافية ويراعي قيام ما يلزم من أجهزة رقابية تتابع تنفيذ الخطط والبرامج وتخضع الجميع للمساءلة والمحاسبة في نطاق القانون دون التهاون مع أي تخطي للحدود المرسومة.

ت- أن يتم تولي سلطات أي وظيفة في الدولة قلت أو علا شأنها على أساس معايير الكفاءة والتخصص والخبرة ولا مجال لتكليف أي شخص بأي عمل على أساس الولاء أو الانتماء السياسي. وهذا يعني فتح الباب وتوسيع الفرص أمام الجميع للمنافسة الشريفة ضمن شراكة وطنية لا تدخل فيها قبلية ولا جهوية ولا انتماءات سياسية وإنما يكون الولاء من الجميع للوطن فقط.

ث- أن يكون هناك قضاء مستقل وقائم على قوانين عادلة وصارمة يتساوى أمامها الجميع وأن يصبح القضاء هو حامي الدستور وحامي

حقوق وواجبات جميع المواطنين على قدم المساواة . وليس هناك مجال للقبلية أو الحسب والنسب وإنما الجميع كأسنان المشط لا فرق بينهم بناءً على دين أو لون أو عرق أو معتقدات.

ج- أن يتم تنفيذ خطط التنمية المستدامة بصورة متوازنة تراعي تحقيق العدالة في توزيع فرص التنمية وتوزيع الاستثمارات والثروة بالقدر الذي يجعل كل الأقاليم التي ظلمت في السابق تنال حظاً أوفر في برامج وخطط التنمية المستدامة. وأن يتولى وضع هذه الخطط أصحاب الاختصاص على أساس علمي واستراتيجي مدروس، يراعي التوازن بين مطلوبات التنمية وأولوياتها وإمكانيات البلاد المتاحة لتوظيفها بالشكل الأمثل، الذي يساعد على تحقيق الأهداف وتحقيق الغايات . وأن تصبح الاستراتيجية التنموية المحددة على سبيل المثال بخمس أو عشر سنوات، موزعة على خطط سنوية تدرج فيها برامج للتنفيذ وفق جداول زمنية تخضع للمراجعة والتدقيق، ضمن ميزانيات سنوية يجري متابعة تنفيذها من الأجهزة المعنية التي سنورد تشكيلها فيما يأتي. وان تتم المحاسبة والمساءلة من ديوان المراجع العام الذي نقترح تدعيمه بأحدث التقنيات العلمية للرصد والمتابعة ومده بالكوادر المدربة، والتي تتصف بالنزاهة والشفافية كما عهدنا في هذا المرفق الهام. ولكي تدار البلاد بأسلوب علمي وكفء، لابد من وجود جهات مسئولة من وضع البرامج والخطط المثالية في التنفيذ وفي هذا الشأن نقترح ما يلي:-

1) تشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاستراتيجي ويتكون هذا المجلس من مجموعة من الخبراء والمستشارين من ذوي الاختصاص والدراية العلمية ومن المشهود لهم بالخبرة الكافية والنزاهة. وأن يرأس هذا المجلس رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية ويتبع له العاملون في هذا المجلس. ويتم فيه تمثيل جميع الوزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة بأشخاص من ذوى الكفاءة. على أن يمارسوا مهامهم بحرية تامة تبعاً لتخصصهم. يقوم هذا المجلس بوضع استراتيجية للتنمية المستدامة يتفق على مداها الزمني وما تحتوي من برامج وفق اولويات تراعي العدالة الاجتماعية والتوجه نحو تطوير أقاليم وولايات السودان التي لم تنال حظها من التنمية في العهود الماضية ويتفرع من هذا المجلس عدة لجان أو مجالس فرعية منها على سبيل المثال:

- **مجلس أعلى للقوى العاملة والأجور** يقوم بصياغه كافة سياسات التشغيل والمعايير والمواصفات التي تخص كافة أنواع وظائف العاملين في الدولة وبطاقات وصفها الوظيفي وتحديد سياسات الأجور في القطاعين العام والخاص. وأن يقوم هذا المجلس بإعادة صياغة قوانين العمل والاستخدام وكل ما يخص هذا الجانب من قضايا يتم النظر فيها بواسطة هذا المجلس. على أن يتكون هذا المجلس من أصحاب الخبرة والدراية والعارفين بهذا النوع من العمل من

المشهود لهم بالنزاهة وعفة اليد. وتصب كافة مخرجاته في المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي.

- **مجلس اعلى للتعليم والتدريب:** ويتكون هذا المجلس من أصحاب التخصص من العلماء والخبراء في مجالات التعليم العام والعالي ومن ذوي الخبرة في مجال التدريب. هذا المجلس سيكون له دور محوري حيث يتولى هذا المجلس وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للقوى العاملة ومجلس التخطيط الاستراتيجي القيام بالاتي:

i. إعادة صياغة كافة خطط وسياسات التعليم العام والعالي والعمل على توحيد المناهج التي تدرس وتحديثها بما يتناسب واحتياجات التنمية المستدامة . وأن يكون توجه التعليم متطابقاً مع خطط التنمية حتى لا يحدث الخلل الذي نراه الآن من نقص في العديد من الكوادر التي تحتاجها التنمية من ناحية وفائض في كوادر آخرى تبحث عن فرص عمل تناسب تخصصها ولا تجدها.

ii. ان يتم إعادة صياغة المناهج بالقدر الذي يسهم في بناء روح المواطنة والواحدة المتساوية واحترام التنوع العرقي والثقافي والديني والاجتماعي وتوظيفها في إطار روح التسامح وقبول الآخر وخلق روح الإلفة والتجانس وزرع روح الوطنية وحب الوطن وخاصة في الناشئين. وأن يدعو لسيادة منطق الحوار السلمي والبعد عن العنف وحل الخلافات أياً كان مستواها بروح الحوار السلمي

واحترام سيادة القانون. وزرع قيم الفضيلة والشهامة وروح التعاون من أجل بناء وطن عظيم.

iii. أن يعمل على إعداد خطط لإعاده تأهيل الكثير من الشباب الباحثين عن العمل وإعادة تدريبهم تبعاً لاحتياجات التنمية مما سيساعد في القضاء على البطالة والتسيب ويساعد في خلق روح التفاؤل والأمل في المستقبل بين الشباب. وأن يعمل على نشر قيم الشفافية والنزاهة والحث عليها من خلال ما يقدم من برامج تدريبية وتوعوية عبر الإعلام والصحافة ومناهج إعادة التدريب والتأهيل.

iv. أن يعمل هذا المجلس على دراسة نظام التعليم العام وخاصة فيما يخص التعليم الخاص والأهلي من حيث توحيد جميع المناهج في التعليم العام في كل القطر. وله أن يستعين بأفضل الخبرات والتجارب العالمية بالقدر الذي يزيل التفاوت في كم المعلومات التي يتلقاها النشء في المراحل السنية المختلفة، وأن يكون عظم وسداة هذه المناهج مستنبطاً من قيم وتقاليد وموروث السودان دون أن ينفصل عن المعارف العالمية المطلوبة في مختلف المجالات، وأن يراعي استخدام أحدث التقنيات في ذلك.

v. أن يعيد النظر في مناهج الجامعات، وأن يعيد صياغتها بحيث يصبح هناك تخصصات تحتاجها البلاد بالقدر الذي يغطي الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة لتغطى كافة خطط وبرامج التنمية المستدامة، مع مراعاة عدم

غربة هذه المناهج عن واقع وموروث البلد وأن تربط المناهج الطلاب بمجتمعهم وتاريخهم وإرثهم الثقافي والحضاري الثري المتنوع. مع ضرورة الأخذ بأفضل ما وصل إليه العلم في القرن الحادي والعشرين من معارف بما في ذلك اقتصاد المعرفة والتقنيات الحديثة.

vi. أسلوب عمل وآليات قيام هذا المجلس بأعبائه، تحدد ضمن القانون والضوابط التي تحدد كيفية عمل المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، وأن يعمل وفق جداول زمنية محددة ترسم وفق الهياكل التنظيمية التي يضعها المختصون والمعنيون في هذا الشأن، لتحديد العلاقات الرأسية والأفقية بين هياكل هذه المجالس وأجهزة الدولة ذات الصلة. يرأس هذا المجلس وزراء التعليم العام والعالي، ويتبع للمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي الذي ينبغي أن يكون على رأسه المسئول التنفيذي الأول في الدولة، سواء كان رئيس وزراء أو رئيس جمهورية على أن تتخذ قراراته بالتصويت وبالإجماع إلا في حالات يختلف فيها الرأي ويسود رأي الأغلبية.

المجلس الأعلى للعدالة الاجتماعية :

i. يتبع هذا المجلس للمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ويرأسه وزير الشؤون الاجتماعية. تحدد آليات عمله ونهج تنفيذ خططه وبرامجه ضمن القانون المنظم لعمل المجلس

الأعلى للتخطيط الاستراتيجي وتصب خططه في هذا المجلس لتوضع ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ii. يتولى هذا المجلس دراسة واقتراح الحلول لكافة القضايا المعنية بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، التي تتولي رعاية الأطفال المشردين والأيتام واللقطاء ورعاية المسنين والعاجزين عن العمل. ويتولى حماية كل المجموعات الضعيفة والمستهدفة من السكان من الفقراء والمحتاجين ودراسة حالاتهم وتأمين كافة احتياجاتهم من سكن وإعاشة وتدريب، في المجالات التي يستطيع القادرون منهم العمل فيها . وذلك بهدف أشاعه روح التكافل ومحاربة الفقر والتشرد مما يحد من معدلات الجريمة ويساعد في رتق النسيج الاجتماعي من خلال إعانة هذا القطاع الهام من المجتمع.

iii. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني برامج لمساعدة المطلقات والأرامل وكافة النساء اللاتي فقدن من يعولهن، بخلق برامج تدريب وفرص عمل أو توفير تمويل أصغر لهن للقيام بمشاريع تجعلهن يحصلن على عيش كريم، دون أن تهدر كرامتهن وهن بذلك يسهمن في رفع مسئوليتهن عن كاهل المجتمع ويساهمن في الإنتاج مما يساهم إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي.

iv. يقوم هذا المجلس بوضع سياسات وبرامج استقرار النازحين واللاجئين السودانيين وغير السودانيين بحيث يضمن أن تزول

حالات اللجوء والنزوح وأن يجد الجميع الاستقرار في بلدانهم وقراهم وأن يتحولوا إلى منتجين يساهمون في زيادة الناتج الإجمالي المحلي، من خلال توفير عوامل الاستقرار المطلوبة من سكن وفرص عمل ومن خلال توجيه فرص الاستثمار بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، نحو اماكن هذه الجموع بالقدر الذي يؤمن لهم الاستقرار وفرص العيش الكريم.

v. أن يعمل هذا المجلس وبالتنسيق مع المعنيين في المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي لوضع برامج لمحاربة الفقر ومنع التسول الذي أصبح ظاهرة اجتماعية ملفته للنظر. وذلك عبر ايجاد برامج وفرص عمل أو تمويل لهذه الشريحة من المواطنين والعمل على تسخير قدراتهم للعمل المنتج ضمن خطط وبرامج معدة خصيصاً لذلك لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة.

vi. العمل من خلال برامج توعيه وثقافة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة على نشر روح التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع وأن يعمل على نشر ثقافة احترام الصغير للكبير وعطف الكبير على الصغير والتبشير بالوطن الواحد الواعد بالخير. وأن يستفيد من القدرات الإبداعية للكتاب والشعراء والتربويون للتبشير بقيم العدالة الاجتماعية والفضيلة والنزاهة عبر برامج حوارية أو تمثيليات أو أشعار وخلافها على بث ثقافة الفضيلة ومحاربة الرذيلة والمخدرات ومحاربة الجريمة.

هذا فيما يخص آليات توفير المناخ الملائم للتغيير الإيجابي للتوجه العام وكيفية إدارة شؤون الحياة العامة في دولة ديمقراطية قائمة على روح المواطنة الواحدة المتكاملة والمتعاونة والمؤمنة بوحدة المصير والهدف. اما فيما يخص المحاور الهامة التي نرى أن يتم التركيز عليها في التخطيط الاستراتيجي ضمن مسار التنمية الذي اخترناه آنفاً في الأبواب السابقة فإننا نرى إعطاء الأولية للمحاور التالية ضمن ما نقترحه من فلسفة اقتصادية تراعي العدالة الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

في البدء لابد من التأكيد على أن الأسلوب العشوائي الذي يدار به الاقتصاد السوداني وتنفذ عبره خطط التنمية الشحيحة لا بد من التخلص منه تماماً . وفي ظل العمل وفق مفهوم اقتصاد السوق القائم على آليات اقتصاد المعرفة ، يصبح دور الدولة هو الاهتمام في المقام الأول بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط على أن يتولى القطاع الخاص تنفيذ هذه المشاريع من خلال دوره كقائد لقطار التنمية . فالقطاع الخاص يملك الآليات والبرامج لتنفيذ مشاريع التنمية من منطلق اعتماده على فلسفة الربحية وبالتالي ما لم يكن هناك إنجاز فلا يوجد عائد مادي . وبالتالي يمكن الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز المشاريع بالمواصفات المطلوبة وفي الزمن المحدد لأن توجهاته ربحية وليست خدمية . على أن تتولى الدولة الاهتمام بالجوانب التي لا تعتبر ربحية ولا تدر مالاً كالخدمات الضرورية التي تقدمها للمواطن كالحراسة وتنظيم المرور وتقديم ما يماثلها من خدمات. ومن هنا سنركز على المحاور الآتية كأولويات واجبة التنفيذ في إطار خطة وطنية استراتيجية للتنمية المستدامة وهي:-

أولاً: لا بد من إعادة النظر في أسلوب وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت منذ فجر الاستقلال توضع بأرقام تقديرية هي في غالب الأحيان بعيدة كل البعد عن الحقيقة. وفي كثير من الأحيان كان يتم التلاعب بالأرقام والإحصائيات لأهداف سياسية تدل على قصر نظر من يقوم بذلك وبعده عن الحرص على المصلحة العامة .

لذا بات من الضروري أن يتوقف أي عمل تخطيطي أو صياغة سياسات ما على الأرقام التقديرية. وفي هذا الشأن يقترح الكاتب تأسيس آلية داخل جهاز الإحصاء الوطني تعمل على القيام بمسوحات شاملة بغرض إعداد سجلات جديدة، تشمل كافة الاحصائيات بدءاً من مسوحات تعداد السكان وتوزيعهم على الأقاليم وكذلك لابد من القيام بإجراء مسح للوظائف والمهن الموجودة وإعداد تصنيف وظيفي لكل القادرين على العمل بالسودان، حتى يتسنى معرفة حجم القوى العاملة الحقيقية وبناءً عليها يمكن معرفة فائض العمالة الذي لا يجد فرص العمل ليتم إعادة تأهيله ومعرفة نوع المهن والوظائف والتخصصات التي فيها قصور، بحيث تضمن في خطط التعليم والتدريب . ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون بين المجالس المتخصصة التي اقترحناها كما سياتي في هذا الفصل. من هنا تكون نقطة البداية الصحيحة للتخطيط الاستراتيجي القائم على إحصائيات واقعية وإعداد الدراسات اللازمة لتطوير القوى البشرية الضرورية لإنجاز خطط وبرامج التنمية المستدامة، ومن هنا تبدأ خطط محاربة الفقر والعطالة بصورة علمية.

ثانياً: يجب أن يتم إعداد خطط التنمية المستدامة باستصحاب الخطط الإقليمية لمختلف أقاليم السودان وأن يتضمن في ذلك خريطة استثمارية توضح فرص الاستثمار في كل أنحاء السودان .وأنواع المشاريع المطلوبة التنفيذ ضمن خطة التنمية المستدامة . على أن يراعى في ذلك القيام بما يلي :

- ضمان حسن توظيف الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق الهدف منها ويضمن تحقيق أعلى معدلات الإنتاجية من خلال استخدام الحزم التقنية الصحيحة
- وضع سياسات ضريبية تتدرج تبعاً لمستويات الدخول ومنع التهرب الضريبي ووضع الآليات اللازمة لكشف المتهربين وتقديمهم للعدالة لنيل ما يستحقون من عقاب باعتبار أن ذلك تعدياً على الحق العام.
- أن لا يتم تنفيذ أي مشروع أياً كان نوعه إلا بناءً على دراسة علمية يقوم بها نفر من أهل الدراية والعلم وأن لا ينفذ أي مشروع بالتحديد في المجال العقاري إلا بناءً على التوثق من الحاجة الضرورية وذلك حفاظاً على المال العام.
- محاربة الفساد بكافة أشكاله من خلال وضع القوانين الصارمة والرادعة والتأكيد على ممارسة الشفافية في كافة الأعمال بحيث يجب أن يسود مبدأ أن لا حقوق بدون مسئوليات ولا جريمة بلا عقاب ولا إنجاز بلا ثواب .

ثالثاً: لا بد من وضع خريطة زراعية توضح طبيعة ومناخ وصلاحية كافة المساحات الصالحة للزراعة في السودان، وأنواع المحاصيل المناسبة لطبيعة

الأرض والمناخ والموسم المناسب لزراعتها ضمن خطط الإصلاح الزراعي. كما ولابد من استخدام أفضل الحزم التقنية المتعارف عليها بناءً على رأي أهل الخبرة الذين عليهم دراسة ذلك وتقديم الرأي العلمي، الذي يؤكد نجاح هذه المشاريع وضمان تحقيق أعلى درجات الإنتاجية . مع أهمية الاستنارة برأي أهل الخبرة في كيفية صياغة علاقات إنتاج عادلة تعود بالنفع على الجميع وتحفز المزارعين للاستمرار في الزراعة مع التطوير المستمر والارتقاء بجودة المحاصيل.

رابعاً: لا بد من استخدام أفضل السياسات التسويقية وخلق آلية تروج لتسويق المحاصيل الزراعية السودانية التي لا تدخل ضمن خطط التنمية الصناعية للمنتجات الزراعية، في مجال صناعات الإنتاج التحويلية الزراعية وأن يستعان بخبراء ذوو دراية وعلم ومعرفة في القيام بذلك ويفضل أن تكون هذه الآلية تابعة لوزارة التجارة.

خامساً : منعاً لأي تلاعب وحرصاً على سد الذرائع أمام المتلاعبين بالمال العام والذين يحرصون على الكسب الحرام من خلال أعمال الوساطة والسمسرة أو الحصول على الرشاوى بدون وجه حق، وعملاً على محاربة الفساد والمفسدين، يتم تأسيس هيئة وطنية مركزية للمناقصات. تتبع هذه الهيئة لوزير المالية ويعين على رأسها مسئول من ديوان المراجع العام وفريق عمل من ديوان المحاسبة وآخرين تتطلب طبيعة العمل في هذه الهيئة مشاركتهم . يتم اختيار جميع العاملين في هذه الهيئة على أساس الكفاءة المهنية والنزاهة ويقومون بأداء قسم على عدم البحث عن أي مكاسب شخصية استناداً على مواقعهم. تتولى هذه الهيئة النظر في كافة طلبات

الجهات التي تتولى تنفيذ أي مشاريع في الدولة وتقوم بتحديد شروط التقدم للمناقصات وتتخذ كافة الإجراءات اللازمة للبت فيها بكل شفافية ونزاهة. وكما ذكرنا سيتولى القطاع الخاص التقدم للمنافسة على هذه المناقصات والتنفيذ وفق الشروط والمواصفات ويتابع العمل المنفذ المعنيون من مهندسين وخبراء واستشاريين .

سادساً : تلغى تماماً كافة الجهات الحكومية التي تقوم بتنفيذ مثل هذه الأعمال مثل إدارة الطرق والجسور ووزارة الأشغال وما شابهها من مصالح حكومية لأنها أصبحت مناطق تكدس لعمالة غير منتجة وبالتالي تلغى تنفيذاً للتوجه القاضي بتقليص حجم الجهاز الحكومي المترهل ويمكن أن يستفاد ببعض أصحاب الخبرة والاختصاص من هؤلاء في تدعيم كوادر الهيئة.

سابعاً: في إطار الجهود الرامية لتمكين القطاع الخاص من القيام بالدور المنتظر منه في إنجاز مشاريع التنمية المستدامة لابد من إسناد كافة المشاريع وخاصة في مجال البنية التحتية لهذا القطاع مع العمل على تطوير القطاع الخاص من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لخلق جيل جديد من رواد الأعمال والمدراء من خلال تبني وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:-

- لا يزال القطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيسي للنمو المتواصل في الاقتصاد السوداني، لا سيما في ظل التغيرات الرئيسية في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التي أدخلتها الحكومة بهدف تحسين حوافز الإنتاج في هذا القطاع منذ عام 1992. ومع ذلك -

مازالت نظم الإنتاج والتسويق الزراعي تعاني من ضعف بين في الكفاءة بالنسبة لكل من القطاعات الفرعية للمحاصيل الرئيسية وللإنتاج الحيواني، والذي يعود في بعض الأحيان إلى التدخل الحكومي. ويتعين معالجة ضعف الكفاءة من خلال تحسين خدمات المساندة وإدخال تغييرات تقنية ومؤسسية ومواصلة تخفيف القيود التنظيمية لبعض الأسواق النوعية، والإصلاح الزراعي وتطوير بنية أساسية استراتيجية، ومن ثم فإن مستقبل السودان الاقتصادي والاجتماعي يقع في تعمير القطاع الزراعي (المطري والمروي) بشقيهما النباتي والحيواني من خلال تشجيع دخول مستثمرين جدد من القطاع الخاص وخاصة المستثمرين الجدد في المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضعين في الاعتبار ضخامة المجال الزراعي ووفرة الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة المياه والأعداد الهائلة من خريجي الزراعة وغيرهم من الباحثين عن فرص العمل، واضعين في الاعتبار أن هذه المهمة تحقق الآتي:-

أ. زيادة كبرى في الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة والاستخدام الامثل للموارد البشرية والطبيعية معاً.

ب. محاربة الفقر من خلال تمويل مشاريع الخريجين الذين سيستوعبون ضمن مشاريعهم أعداداً كبيرة من العمال الزراعيين، ويعتبر القطاع المطري على وجه الخصوص مستودعاً للفقراء في السودان ونصيبه أوفر في نسبة الفقر. كما أن مشروع الجزيرة أكبر المشاريع الزراعية في أفريقيا والشرق الأوسط قد واجه ظروفاً غير عادية من الإهمال وتعمد

تدميره، وينبغي الأخذ برأي أصحاب العلم والدراية في هذا الشأن وأورد هنا بعضاً مما كتبه الأستاذ الدكتور محمد زين العابدين الرجل العالم الذي كان من المفترض في ظل ظروف طبيعية أن يكون محافظاً لهذا المشروع يوضح فيه ما لحق بالمشروع ولا يحتاج الأمر منا لتعليق ونص ما كتبه كما يلي:

" السابق إلى أن هنالك نافذين في نظام الأنفاذ يعملون بكل جهدهم لتدمير مشروع الجزيرة وتشريد أهله وسلبهم أرضهم لتباع للمستثمرين الأجانب تبعاً لخطط الخصخصة ووصفات صندوق النقد الدولي ليصبح كل المزارعين بالمشروع ومعهم العمال الزراعيين وسكان الكنابى عطالة لا عمل لهم بعد خصخصة المشروع وبيعه للشركات الأجنبية العالمية الكبرى ليصبح مشروعاً تقوم كل مراحل عملياته الزراعية على الآلة والميكنة الزراعية في أرض كثيفة السكان يعتمدون على العمل الزراعي اليدوي وتعتبر تكلفة الإنتاج بالأيدي العاملة أقل تكلفة من تكلفة الإنتاج بالآلة الزراعية وأكثر جودة منها. ولقد تم تجريب الميكنة الزراعية بمشروع الرهد الزراعي في عملية حصاد القطن فكانت التكلفة عملياً بالآلة أعلى من تكلفة حصاد القطن بالأيدي العاملة والحصاد بالأيدي العاملة أكثر جودة من الحصاد بالآلة وكان قطناً من الدرجة الأولى ليصبح قطننا أكثر منافسة في السوق العالمي. وإجراء العمليات الزراعية بالآلة لا يكون مجدياً إلا في حالة شح العمالة اليدوية. وكما قلنا من قبل إن وجود العمالة اليدوية في كل مراحل

الإنتاج حتى التصدير يعتبر حركة حياة كاملة لا يمكن تدميرها بواسطة أي دولة رشيدة ترعى شعبها وتكفله."

كل بؤر الحرب منذ حرب الجنوب إلى حروب جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور وشرق السودان وكل المناطق التي ترفع دعاوى التهميش هي في هذا القطاع. وعليه فإن تعمير هذا القطاع وإدخال التكنلوجيا البسيطة والمتوسطة والنهضة به ستزيل أو تخفف من الآثار المدمرة للتنمية غير المتوازنة التي أفضت إلى الفقر والجوع وإلى الحروب المتعددة في جميع أطراف السودان، وتؤدي إلى تحسين التنمية البشرية وإنهاء أو تقليل الغبن الاجتماعي وكل هذا هو صمام الأمان للسلام المستدام ووقف الحروب بصورة نهائية وتامة.

- هناك شبه إجماع على أن انفصال الجنوب أدى إلى خلل في كثير من المؤشرات الاقتصادية والتي أهمها الفقر النسبي وما يتبع من دعاوى التهميش في بقية أنحاء السودان. مع ملاحظة الارتفاع الكبير في الصرف الجاري مقارنة مع الصرف الاستثماري أي ليس هنالك ادخاراً ولا يتوقع بعد الانفصال تغيير الوضع إلى الأحسن. وقد حدث ما توقعه العارفون ببواطن الأمور وبات السودان على شفير الهاوية كما ذكر هذا الكاتب في أكثر من مكان في هذا الكتاب.

- هذا العجز الناتج عن الأزمة المحلية المتمثلة في انخفاض نسبة العائدات الحكومية لإجمال الناتج القومي (8 – 9٪) يعني أن الدولة بشقيها الحكومي والخاص لا تقدم ما يكفي للادخار والاستثمار

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التضخم يمثل ضريبة عالية على الفقراء في الريف وفي الحضر ولابد من تحريك قطاع الصادر وتنشيطه من خلال مضاعفة الإنتاج.

- يمكن للحكومة أن تنجح في التخفيف من الأزمة الاقتصادية الماثلة وحدتها المتوقعة ولكن يتوقف ذلك النجاح على:-

• التوسع في القطاعات الإنتاجية الحقيقية ومعالجة القضايا المرتبطة بها والاعتماد على العمل الجاد المبنى على العلم والمعرفة والتقانة الحديثة لمضاعفة الإنتاج ورفع إنتاجية الأرض والإنسان.

• الاتجاه نحو تخفيض كُلفة الإنتاج من خلال الاستثمار في إنتاج البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية واستخدام الحزم التقنية الحديثة في رفع معدلات الإنتاج.

• ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال توجيهه لصرف مزيد على بناء الكوادر البشرية والتخلص من الجيوش الجرارة من الاستشاريين والدستوريين الذين لا يقومون بأي عمل حقيقي وانما عينوا لأسباب سياسية في شكل ترضيات وتوجيه الموارد للمشاريع التنموية.

• إيقاف الانشاءات الخاصة بالمؤسسات الحكومية(حُمى الأبراج) التي ليست هناك ضرورة لها وإنما تتخذ ذريعة لتحقيق مكاسب مالية شخصية للقائمين عليها من المفسدين.

• الاهتمام بالقطاع التعليمي مع التركيز على الجانب المهني والتقني فهذا هو الاستثمار الحقيقي الذي يحرك عجلة الإنتاج ويمد مشاريع التنمية بالكوادر الضرورية.

• الارتكاز على التخطيط المتكامل المبني على إحصاءات دقيقة حتى يقوم التخطيط على أسس واقعية صحيحة. فالاقتصاد السوداني أصبح لفترة طويلة يرتكز على تخطيط غير متكامل.

• إعادة هيكلة الدولة والعمل على تخسيس الهيكل الحكومي المترهل سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي. وفي هذا الشأن لابد من قيام هيئة حكومية تعنى بحماية المستهلك والرقابة على أسعار السلع والخدمات ومتابعة ورصد المخزون الاستراتيجي للدولة. ولتمكين هذه الهيئة من القيام بعملها لابد من إعطائها الصلاحيات القانونية وتوفير كوادر كافية من مفتشي الأسعار المؤهلين ومنحهم سلطة الضبط القضائي بالتنسيق مع إدارة مراقبة المواصفات و الجودة وغيرها من الجهات المعنية بمراقبة السلع التي تدخل البلاد من الخارج ووضع معايير سودانية للمواصفات يعتمد عليها في ذلك وهناك الكثير من أهل العلم والدراية في هذا الشأن من السودانيين الذين يمكن الاستعانة بهم. كما تتولى وضع سياسات للتحكم في أسعار السلع والخدمات من خلال وضع استراتيجية وطنية تعنى بذلك.

- يؤيد هذا الكاتب ما أوصى به خبراء الاقتصاد من ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية نحو تنمية الموارد والاستفادة من الإمكانات

المحلية وإنتاج السلع والخدمات البديلة للاستيراد، مع عدم التعويل كثيراً على الاستثمارات الأجنبية نسبةً لحساسيتها ولحساباتها الخاصة، ورغم ذلك لابد من الاستمرار في الترويج للمشاريع الاستثمارية وتقديم الحوافز الجاذبة.

- يؤيد هذا الكاتب ويوصى بوضع برامج محددة بالتشاور مع الولايات بحيث تلتزم كل ولاية بإنجاز معين من خلال فترة زمنية محددة على أن تتوفر لها المدخلات اللازمة وذلك لخلق ترابط اقتصادي بين أقاليم السودان المختلفة وفقاً للميزة النسبية لكل ولاية.

- يوصي هذا الكاتب بالتحفيز المناسب للمنتجين بمعنى ربط العائد الأجري بالإنتاجية.

- يوصى هذا الكاتب بضرورة أن تكون الإدارة السياسية محفزة للاقتصاديين بغية أن يجد الاقتصاد مزيداً من الاهتمام في المرحلة المقبلة.

- يوصى هذا الكاتب بإعادة النظر في السياسة الاستثمارية التي تتبعها الدولة لا بإلغاء الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، وإنما بإعادة توزيع ونشر هذه الامتيازات جغرافياً وقطاعياً وربطها، لتحقيق أهداف محددة يتم قياسها وتقييمها في فترات محددة للوقوف على مدى جدوى هذه الامتيازات في تحقيق أهداف التنمية في كل مرحلة من مراحل

تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية. وفي هذا الشأن فإن سياسات الاستثمار يجب أن توجه أيضاً لتشجيع قيام المشاريع ذات الصبغة القومية التي تؤدي إلى ربط وتكامل الولايات وتعميق تقسيم العمل بينها وداخلها. وكذلك لتحسين بنية راس المال في اتجاه زيادة الثقل النسبي للجزء النشط من رأس المال الأساسي وعملاً على تعميق الإحساس بالانتماء الواحد المشترك والمساعدة في تعميق الإحساس بالهوية الوطنية. لابد أن تتولى هذا الأمر هيئة وطنية للاستثمار يتم عبرها وبالتنسيق مع المجلس الاعلى للتخطيط الاستراتيجي متابعة تنسيق وتطبيق سياسات الاستثمار وفق الأسبقيات التي أشرنا إليها وضمن استراتيجية وطنية للاستثمار ومن ضمنها رعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- يوصي هذا الكاتب بتمكين الرؤية الفنية المتخصصة في تخطيط وإدارة الاقتصاد السوداني بصورة متكاملة اتحادياً وولائياً وعلى نحو بعيد المدى ذلك أن الإجراءات التكتيكية غير مجدية في التعامل مع القضايا الكلية.

- ومن خلال استعراض التجارب الناجحةللعديد من الدول في مجال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال محاربة الفقر والتسريع بوتيرة التنمية ، رأينا صياغة بعض التوصيات، التي من الممكن أن تساهم بشكل أو بآخر بتنمية وتطوير هذه المشاريع، ومن أهمها ما يلي:

1. ايلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع، باعتبارهابارقة الأمل للاقتصاد السوداني للخروج من الأزمات التي يعاني منها، وعلى رأسها مشكلة البطالة، التي وصلت إلى أرقاما قياسية تقدر بـ 26٪ من مجمل الأيدي العاملة.

2. تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية.

3. إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظراً لمساهمة المشاريع الصناعية في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة.

4. إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يساهم في تذليل المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض، بالإضافة لتقديمه كضمانات للجهات المقرضة. فمن تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد، انها قامت عام 1976م بإنشاء صندوق حكومي لضمان القروض للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من الافتقار إلى تقديم ضمان للقروض أمام المؤسسات التمويلية، من خلال دفع تأمين من قبل المقترض يساوي نسبة محددة من قيمة القرض.

5. يمكن الأخذ بتجربة مصر في تشجيع إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأجيري، التي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس المال اللازم للمشروع، حيث يقوم المُقرِض (شركة أو مؤسسة، أو بنك) بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين، وذلك من خلال عقود تأجير تمويلي تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل، وفي نهاية مدة التأجير، مثلاً (3-5 سنوات)، يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد. وقد بلغ إجمالي القيمة التراكمية لعقود التأجير في مصر نحو 25.7 مليار جنيه منذ صدورالقانون الخاص بهذا النشاط في عام 1995 وحتى نهاية عام 2008م. ويمكن صندوق الاستثمار الفلسطيني أن يتبنى مثل هذه الفكرة.

6. تبنِّي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق البيئة الإيجابية المشجعة لإقامة هذهالمشاريع، وتقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها، وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية لفترة محددة (3-6 سنوات).

7. مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية، من خلال التعاقدات من الباطن مع الشركات التي يرسى عليها العطاء، وتحديد نسبة معينة من قيمة العطاء تلزم الشركة بتوريد احتياجاتها من المشاريع المسجلة رسميا كمشاريع صغيرة أو متوسطة (هذه النسبة لا تقل في اليابان عن 30٪ من قيمة العطاء).

8. عدم السماح للشركات الكبيرة بممارسة نشاط ثانوي ينافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمثلا تقوم شركة الاتصالات السودانية (سوداتل) ببيع الأجهزة الإلكترونية كنشاط ثانوي لنشاطها الرئيسي وهو تقديم خدمات الاتصالات، وهي بذلك تنافس المشاريع الصغيرةوالمتوسطة التي تعمل في مجال بيع هذه الأجهزة فتضر بمصالحها. (تجربةالهند).

9. تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة،ويمكن الأخذ بتجربة كوريا في هذا الصدد، حيث قامت الحكومة الكورية عام1975م بسن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة،والذي تم بموجبه تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. فكانت الشركات الكبيرة مطالبة أن تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في الشركات الكبيرة.

10. توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

11. إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية أو حتى وزارة خاصة بها كوزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في 'سريلانكا' لرعاية هذه المشاريع نظرا لأهميتها الاقتصادية.

ومن تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد أنها أنشأت (الهيئة الكورية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) التي تهتم بدعم هذه المشاريع وتعمل على

تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المعنية من خلال جهازواحد، وتوجيهها ضمن سياسة تنموية متكاملة لتنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذاالمجال، لا سيما وأن هذه المشاريع قد أثبتت عبر التجربة أنها أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة على الصمود في وجه المتغيرات التقنية والأزمات والتقلبات الاقتصادية. ويقترح أن تكون مهمة هذه الهيئة ما يلي:

- الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع.
- تقديم المشورة الفنية والمالية والإدارية والتسويقية المجانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة المعارض المحلية المتخصصة بشكل دائم للترويج وتسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والبيع على أساس العروض المستمرة، للترويج للمنتجات الوطنية.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية، وإيجاد المؤسسات التي تقوم بتزويد هذه المشاريع بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية، والدول المحتملة لصادرات هذه المشاريع.
- إخضاع المنتجات الوطنية لمتطلبات الجودة، حتى تكون قادرة على منافسة السلع المستوردة، على أساس السعر والجودة.
- الزام المؤسسات الحكومية بشراء احتياجاتها من السلع المنتجة محليا، حتى ولو كانت أسعارها مرتفعة قليلاً.

- تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرةبصفة خاصة: - معلومات عن مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والدول المنتجة للآلات والمعدات اللازمة لإقامة أيّة صناعة، والأسعار التقريبية لها، إضافة إلى معلومات عن احتياجات السوق، والأسواق المحتملة للتصدير، ومصادر التمويل وفرص المشاركة في المعارض العربية والدولية..
- توفيرخدمات بتكلفة رمزية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية، التي تحتاجها هذه المشاريع.
- اختيار أفضل 50-100 مشروع من المشاريع الواعدة سنوياً وعلى مستوى الوطن، وتمييزها عن بقية المشاريع، وتقديم الحوافز المناسبة لها، ليكون ذلك عاملاً منافساً ومشجعاً للمشاريع الأخرى على الإبداع والتميز، حتى تكون من ضمنالمشاريع التي تحظى بهذه الحوافز.

12. تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعمل على إيجاد قوة تفاوضية كبيرة لهذه المشاريع، لممارسة الضغط على المؤسسات المالية لمنح قروض بشروط ميسرة، والشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج. ومن تجربة مصر بهذا الصدد ان الجمعيات التعاونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقوم بالاقتراض من بعض البنوك بفائدة مقدارها 2٪، وتقوم بدورها بإقراضها للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بفائدة مقدارها 4٪. وتستخدم الفرق في نسبة الفوائد وهي2٪ في تغطية مصاريف الإقراض. ويشرف

على هذه الجمعيات متطوعين من أساتذة الجامعات، ويقومون بتقييم دراسات الجدوى، ويقدمون الاستشارات الفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، والدورات التدريبية المجانية لأصحاب المشاريع المنتسبين للجمعية.

13. إشاعة وتعزيز ثقافة الريادة في المجتمع السوداني ونشر الوعي العلمي المنظم حول أهمية الريادة بإدخال مقرراً لريادة الأعمال في المناهج المدرسية أو جعلها متطلب جامعي، وجعل منهج ريادةالأعمال جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التعليمية.. للإسهام في بناء ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع السوداني، خاصة بين قطاع الشباب على أسس علمية، وليكون العمل الحر إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، من خلال تخريج شباب قادرين على المبادرة والخلق لا انتظار فرصة العمل في القطاع العام، بل تحويلهم من عبء يثقل كاهل المجتمع إلى صناع فرص عمل ومبدعين ومنتجين ومعتمدين على أنفسهم، يحققون من خلالها طموحاتهم وآمالهم التي ينشدونها.

وكما ذكرنا في غير هذا المكان من الكتاب ، تتوفر في الاقتصاد السوداني إمكانيات عديدة تشكل عناصر قوته التي إذا ما تم التعامل معها بالرشد والكفاءة المطلوبة فإنها ستكون الطريق الممهد لخروج السودان من وهدته الاقتصادية. وأبرز تلك الفرص يتمثل في الآتي:

أ- يمتلك السودان موارد زراعية لا تقارن، ولا يختلف اثنان حول ذلك. غير أن المستغل من تلك الموارد يكاد يمثل نسبة ضئيلة من جملتها لا تتجاوز 10٪ من قدراته وموارده. ولايزال القطاع الزراعي يمثل القاعدة

الرئيسية والمرتكز الأساسي للاقتصاد السوداني ومصدر النمو الأكبر والحقيقي له. وذلك تأسيساً على حجم ونوعية الموارد المتوفرة له في هذا الجانب ولابد من الإشارة إلى أن هذه الإمكانيات لم تستغل بالشكل الأمثل. وطالما الأمر كذلك فإنه من الحكمة وحسن التدبير الاقتصادي أن يتم التعامل مع هذه الحقائق بما تستحقه من اهتمام وعناية كبيرين، بدلاً من اتباع سياسات زراعية غير رشيدة ومدمرة، قائمة على شعارات وأهداف عالية الطموح وغير واقعية. وفي هذا الخصوص يجب أن تبذل العناية الكافية والاهتمام المطلوب لكل من الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية، كل بما يناسبه ويستحقه من تقنيات ملائمة. فمثلما تفرض مقتضيات التحديث والتطوير والمواكبة إيلاء اهتمام خاص للقطاع الزراعي الحديث في السودان ، فإن معطيات وحقائق الواقع تفرض إيلاء اهتمام أكبر لقطاع الزراعة التقليدية، فهي الأكبر حجماً والأكثر انتشاراً في مختلف مناطق السودان، كما أنها الأكثر استقطاباً للعمالة، والمصدر الأكبر للغذاء بالنسبة لغالبية السكان. ومازالت الحاجة ماسة وكبيرة لمواجهة الطلب المتزايد عليها في ظل أزمة الغذاء التي يواجهها العالم منذ فترة. ولعل ما استحدث من تقنيات قائمة على اقتصاد المعرفة تساهم في ذلك قياساً بعدل نمو السكان الأكثر سرعة في النمو.

لكل ذلك يجب تبني استراتيجية زراعية علمية واضحة المعالم وواقعية الأهداف، تقوم على فكرة إصلاح أوضاع الزراعة في السودان من خلال تطوير البنيات الأساسية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الزراعية باستخدام العديد من الطرق والتقنيات التي جربت في بلدان

زراعية كثيرة في إفريقيا وآسيا وأثبتت جدواها وحققت مردوداً كبيراً من حيث حجم وجودة الإنتاجية، خاصة في القطاع التقليدي كخطوة أولى نحو النهوض بالزراعة في البلاد. والفرصة سانحة لتحقيق ذلك في ظل الرغبة الحقيقية لدى مختلف الدول العربية الشقيقة في الاستفادة من موارد السودان الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وفي هذا الشأن ذكر الأستاذ الدكتور محمد زين العابدين بعضاً من التوصيات الهامة التي يتطابق فيها رأيه مع رأينا فيما يخص استنهاض مشروع الجزيرة الذي يعتبر رأس الرمح في الإنتاج الزراعي في السودان قائلاً بما نصه " ولاستنهاض مشروع الجزيرة من كبوته هذه وأعادته إلى سالف مجده يجب أن يتم عمل الآتي:-

1- أن يتم تحويل ملكية المشروع إلى ولاية الجزيرة ووزارة ماليتها وأن يكون لمجلس إدارته حق التصرف في الملكية لإيجاد التمويل برهن الأصول.

2- الغاء قانون مشروع الجزيرة 2005م واستبداله بقانون جديد يزاوج في علاقات الإنتاج بين الحساب المشترك والحساب الفردي.

3- أن يكون على قمة جهاز إدارة المشروع زراعي من أصحاب الكفاءة والخبرة من أبناء مشروع الجزيرة.

4- أن تدفع الحكومة المركزية قيمة كل الأصول التي قامت ببيعها وأعاده أنشاء سكك حديد الجزيرة بورد.

5- أن تتعهد الحكومة المركزية بجلب الآلات الزراعية الثقيلة إذ أن تربة المشروع طينية ثقيلة ولا ينفع معها الحرث الخفيف لوجود الحشائش

المعمرة من سعدة ونجيل. كما يجب أن تنشئ الحكومة المركزية وحدة حفريات متكاملة وبورش متكاملة تابعة للمشروع وتحت إدارته لتقوم بحفر وتطهير كل قنوات الري.

6- الدعم الكامل لهيئة البحوث الزراعية لاستنباط العينات المحسنة والمقاومة للآفات والأمراض.

7- إحياء وحدة إكثار البذور بالمشروع ومدها بالإمكانيات الكاملة لتعمل على إكثار التقاوي الجيدة لكل المحاصيل لأن البذرة الجيدة هدى الأساس الأول للإنتاج العالي والجيد.

8- إعادة إدارة الخدمات الاجتماعية ورصد نسبة من النتاج لها لتقوم بالدور الكامل للخدمات الاجتماعية الذي كانت تقوم به في الماضي.

9- إنشاء إدارة ووحدة تسويق تحدد أنواع المحاصيل التي يجب أن تزرع وتقوم بتسويقها بطريقة علمية كوحدة خدمات وليست كوحدة ربحية.

10- الرجوع إلى زراعة القطن طويل التيلة أذ هو الآن أغلى سلعة زراعية في السوق العالمي.

11- قيام اتحاد مزارعين حر ديمقراطي يأتي بالانتخاب الحر المباشر من قبل المزارعين.

12- تطوير وتدريب وإغراء أبناء المزارعين المتعلمين للدخول في الإنتاج الزراعي في حواشاتهم وحواشات آبائهم الذين أصابهم الكبر وذلك

بإيجاد التمويل المجزئ لهم حتى يحققوا عائداً أكثر من عائد الاغتراب والأعمال الهامشية.

13-إدخال الإنتاج الحيواني في الدورة الزراعية كجزء من خطة الإنتاج الزراعي وذلك برفد المزارعين بالعينات عالية الإنتاج من اللحوم والألبان.

14- إنشاء مصانع للتصنيع الزراعي للاستفادة من المواد الخام التي تزيد في فترات الإنتاج العالية على احتياجات المستهلك الوطني وأيضاً وحدة تصدير للمنتجات الاستهلاكية الطازجة.

15- تعبيد الطرق بين كل تفاتيش المشروع وربطها بالشبكة القومية للطرق حتى يسهل ترحيل الإنتاج بأسرع فرصة خاصة المنتجات التي لا تتحمل التخزين.

16- إنشاء وحدات تبريد وتخزين عالية الكفاءة في كل التفاتيش لحفظ فائض الإنتاج حتى يتم تسويقه وتصديره.

17- جلب الاستثمارالخارجي للدخول في شراكات هادفة مع المزارعين وذلك بالشراكة الجماعية لكل تفتيش أو قسم مع مستثمر خارجي حسب ما يتفقوا عليه من علاقات إنتاج.

18- أن يستخرج البترول الذي تم اكتشافه بالجزيرة ويصرف فوائض دخوله على تطوير الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي بالولاية.

نختم ونقول أنه لو تم صرف 25٪ مما صرف على قيام سد مروى على انتشال مشروع الجزيرة لكانت حال السودان ككل والجزيرة خاصة غير الحال التي هما عليهما الآن. هذا إذا علمنا أن مشروع كهرباء مروى ليس بذا جدوى اقتصادية أو أولوية كمشروع الجزيرة للسودان وكان يمكن أن تنتج الكهرباء وبأقل تكلفة من أعالي النيل الأزرق بالاشتراك مع الجارة أثيوبيا، ولكن النظرة الجهوية والقبلية هي التي غلبت على التفكير السليم والمتوازن والتي أعمت بصائر أهل الإنقاذ. انتهى النص. ولكنا نسجل تحفظنا على تمليك هذه الأراضي لغير السودانيين تمليكاً حراً ويكتفى فقط بحق الاستخدام لعدد من السنوات يتفق عليها وتظل الأرض ملكاً للسودان لأنها من حق الأجيال القادمة من السودانيين ولا يجوز التصرف فيها بغير ذلك مهما كانت الأسباب والمبررات.

ب- إن تمكن السودان من استغلال موارده الزراعية المتنوعة والاستفادة من ذلك في تحسين وتطوير إنتاجه الزراعي، يعني بالضرورة تهيئة الفرصة لإحراز تقدم كبير في مجال التصنيع الزراعي بالاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلات إنتاج صناعي، ولاشك أنه إذا حدث هذا فإنه سينعكس إيجاباً على موقف القطاع الخارجي من خلال إحلال الواردات، خاصة الغذائية منها، حيث تشكل عبئاً كبيراً على الميزان التجاري السوداني. وكذلك من خلال تقوية هيكل الصادرات السودانية، وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق العالمية. ويرى هذا الكاتب أنه يمكن الاستفادة من تحسين زراعة القطن في إعادة إحياء

صناعة النسيج التي كانت تساهم بقدر كبير في تغطية الطلب المحلي على الأقمشة وتفتح فرص تشغيل لآلاف العمال ويمكن أن تساهم في إحلال واردات المنسوجات. كما يمكن الاستفادة من بذور القطن في صناعات الزيوت والأسمدة وخلافها وخلق مزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة والفقر معاً.

لقد استفادت دولة ماليزيا مثلاً، ودولاً أخرى غيرها، من التصنيع الزراعي في تحقيق قيمة مضافة على إنتاجها الزراعي ومن ثم تحسين موقف صادراتها وزيادة حجم العائد منها وخلق فرص عمل لمواطنيها وتحسين مستوى معيشتهم وخفض تعداد العاطلين عن العمل. والفرصة متاحة أمام السودان ليفعل نفس الشيء إذا ما ارتفع بأداء القطاع الزراعي فيه وتمكن من تحقيق التكامل المطلوب بين قطاعي الزراعة والصناعة من خلال التركيز على التصنيع الزراعي والتوسع في مشروعاته ، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع المشترك الذي تمثل شركة سكر كنانة حالة نموذجية من حالاته التي يمكن الاقتداء بها . كما أن التوجه العام في الاقتصاد العالمي هو نحو منح القطاع الخاص مزيداً من فرص الاستثمار ليقود التنمية الحقيقية.

ومن عجب أن الانتباه لأهمية وضرورة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي من خلال التصنيع الزراعي تم في السودان منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم. حيث يلاحظ ذلك من خلال اهتمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في تلك الفترة بهذا الأمر عبر

المشروعات التي تضمنتها، مثل مصنع ألبان بابنوسة ومصنع تجفيف البصل بكسلا ومصنع البلح بكريمة، بالإضافة إلى عدد من مصانع النسيج التي قامت في مناطق مختلفة من البلاد. غير أن كل تلك المشروعات فشلت لأسباب مختلفة، من أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها وسوء اختيار مواقع إقامة تلك الصناعات ونرى اهمية إعادة النظر في مواقع تلك الصناعات وقد تساعد فكرة إقامتها في مناطق مناسبة من أقاليم السودان في تحقيق التوازن المطلوب في توزيع فرص التنمية بين أقاليم السودان وتساهم بذلك في هجرة عكسية للأقاليم. ومع ذلك فإن التصنيع الزراعي يبقي واحداً من الفرص المتاحة أمام السودان للنهوض باقتصاده لاسيما وأن تجاربه في مجال صناعة السكر حققت نجاحاً كبيراً.

ج- في قطاعي التعدين والنفط تبدو الفرصة مواتية لأن يحقق السودان تقدماً في مجال استخراج الذهب بكميات اقتصادية، حيث بدء عدد الشركات العاملة في هذا المجال يزداد، بجانب تنامي نشاط التعدين الأهلي فيه. وبحسب التوقعات الأولية لمسئولي البنك المركزي بأن عائد صادرات الذهب قد تصل إلى مليار دولار أمريكي. فضلاً عن ذلك فإن جهوداً كبيرة تبذل لزيادة إنتاج النفط في البلاد من خلال العمل على إدخال حقول نفطية جديدة إلى دائرة الإنتاج خلال الأعوام القليلة القادمة، وذلك حسب تصريحات لمسئولين كبار في الحكومة السودانية. ومهما يكن من اختلاف أو إنفاق مع هذه التوقعات، إلا أن

الفرص الكامنة في قطاعي التعدين والنفط في السودان تبقي فرصاً واعدة بالكثير إذا ما تم التعاطي معها بالجدية والكفاءة اللازمتين. ولابد من ضبط هذا القطاع من خلال سن القوانين المنظمة للعمل فيه وتكثيف الرقابة على المنقبين خاصة في الأماكن القريبة من مواقع الآثار حماية لها من التعديات والتدمير أو السرقة. كما لابد من تكثيف الرقابة الأمنية على مواقع التنقيب عن المعادن حماية لها من التهريب إلى خارج السودان.

د- سبقت الإشارة في جزء سابق من هذا الكتاب إلى الإمكانات السياحية التي يتمتع بها السودان. وفي عقود ماضية كانت حركة السياحة نشطة نوعاً ما، وكانت مصدراً للنقد الأجنبي في السودان. وعلى الرغم من الركود الذي أصاب هذا القطاع لأسباب مختلفة، على رأسها عدم الاستقرار السياسي الذي عاني منه السودان خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النزاعات والحروب الداخلية، إلا الفرصة مازالت قائمة لزيادة حركة السياحة وتطوير النشاط المتعلق بها. ويتطلب ذلك تطوير البنيات الأساسية في مجال السياحة وتحديثها ومواءمة التشريعات الخاصة بها مع قيم وثقافة المجتمع السوداني ، وتبني سياسات تطويرية تنهض بهذا القطاع وتزيد من مساهمته في الاقتصاد القومي. ويحفظ للحكومة توجهها لصيانة الآثار بمساعدة كريمة من دولة قطر الشقيقة مما سيعود مردوه بزيادة واعدة في ارتفاع أعداد السياح.

هذه الفرص جميعها ترتبط بالنشاط الإنتاجي الحقيقي الذي يرتبط مباشرة بالناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في نموه. وهي ليست فرصاً جديدة ، وإنما هي قائمة منذ أمد بعيد ، وقد نبه إليها الخبراء كثيراً من قبل، وانتبه إليها كذلك القائمون على الأمر الاقتصادي في السودان عبر الحقب المختلفة ، إلا أن مستوى التعامل معها لم يكن بالكفاءة والفعالية التي تمكن من تعظيم حجم الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي.

إن المصدر الأساسي للازمات والمشكلات التي عادة ما يقع فيها الاقتصاد السوداني هو الخلل الكامن في بنيته الهيكلية ، لاسيما اعتماده الكبير على قطاع الإنتاج الأولى المتمثل في القطاع الزراعي. ومعالجة هذا الإشكال الجوهري لا تتم إلا عن طريق توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج وتقوية هياكله ، والفرص المتاحة للسودان تمكنه من ذلك في حال التعامل معها بجدية وارادة حقيقية .

ومن حُسن الحظ - أن الخدمات الاقتصادية المساندة للقطاعات الإنتاجية والداعمة لها شهدت تحسناً كبيراً ، خاصة في مجال الاتصالات والنقل والخدمات المصرفية ، الأمر الذي لم يكن متاحاً من قبل بهذا القدر. وزيادة امتدادات الطرق البرية السريعة الرابطة بين مناطق الإنتاج والتصدير.

2-4: التحديات الماثلة أمام الاستفادة من هذه الفرص:

صحيح أن هنالك فرصاً كامنة في الاقتصاد السوداني يمكن باستغلالها بتصحيح مساره والخروج به من أزمته الحالية ، إلا أن هذا يتطلب بالضرورة مواجهة عدد من التحديات السياسية والاقتصادية وتجاوزها.

- **التحديات السياسية**: تتمثل التحديات السياسية التي تواجه السودان في الآتي:

أ- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال معالجة الأزمات الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالبؤر الساخنة في كل من دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، فإحراز أي تقدم فيما يتعلق بمعالجة المشكلات القائمة في تلك المناطق وتحقيق الاستقرار فيها يعني تهيئة الظروف للاستفادة من الإمكانات الزراعية المتوفرة لديها. فمن المعروف أن تلك المناطق هي مناطق الزراعة التقليدية كما أن بعضها يمثل أيضا منطقة جذب سياحي(كما هو الحال في دارفور).

ب- العمل على معالجة القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وتحسين علاقات الجوار معها على أساس المصالح المشتركة. حيث يمثل هذا الأمر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة السودانية في الوقت الراهن، والوصول إلى حلول نهائية لتلك المشكلات يفتح الباب واسعاً أمام فرص التعاون المشترك بين الدولتين في مجالات اقتصادية مختلفة أهمها النفط والتجارة ، وربما مستقبلاً المياه. وسيحقق السودان من ذلك مكاسب اقتصادية عديدة تساهم ولو بشكل نسبي في تجاوزه لأوضاعه الاقتصادية المتأزمة حالياً.

ج- التحدي السياسي الثالث، هو تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي، كالدول الكبرى والمنظمات

الدولية. فقد تدهورت علاقات السودان مع معظم تلك العناصر ووصلت إلى حد المقاطعة الاقتصادية والسعي إلى نسف الاستقرار في السودان. ولا شك ان لذلك تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية في السودان، حيث يعيق إمكانية استفادته من فرصه الاقتصادية الواعدة التي أشرنا إليها- خاصةً وان الاستغلال الكفء والأمثل لتلك الفرص يحتاج لتدفقات رأسمالية أجنبية سواء عن طريق القروض أو الاستثمارات المباشرة. وهذه لن تتوفر بالقدر اللازم إلا من خلال تطبيع وتطوير العلاقات مع العناصر المؤثرة في الساحة الدولية.

- التحديات الاقتصادية: تتمثل التحديات الاقتصادية التي يلزم تجاوزها الجهة استغلال السودان لفرصه الاقتصادية، بغية الخروج من أزمته وتصحيح مساره الاقتصادي، في الآتي:

أ- استعادة التوازن الاقتصادي، لا بد أن تبذل الحكومة أقصى جهدها لإنفاذ برنامجها الاسعافي الثلاثي الهادف إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني من خلال السيطرة على التضخم وخفض معدلاته ، واستقرار سعر الصرف عند سعر موحد ومنخفض نسبياً.

ب- تحدى التنمية، فالحكومة السودانية مطالبة بتحقيق تنمية متوازنة قطاعياً وجغرافياً تستهدف تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة. ويتطلب ذلك جهداً تنموياً كبيراً يتضمن

إصلاح القطاع الزراعي والاستفادة من كل الفرص المتاحة فيه، وتطوير القطاع الصناعي استناداً إلى فرص التصنيع الزراعي المتاحة في السودان، وكذلك إيلاء اهتمام أكبر وجاد لقطاعي التعدين والسياحة. ولتحقيق كل ذلك لابد من جذب الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتقوية الجهاز المصرفي بمزيد من الإصلاحات على مستوى السياسات وعلى مستوى الوحدات المصرفية، والعمل على تحقيق مزيد من التحسينات والتطوير على مستوى البنيات الأساسية. وفي جانب الخدمات الاجتماعية فإن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل لتحسين أوضاع التعليم والصحة لارتباط ذلك بشكل مباشر بتنمية الموارد البشرية.

ج- التحديات الاجتماعية: يجب العمل ضمن برامج محاربة الفقر وبرامج الرعاية الاجتماعية تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة من المجتمع. كما يجب رفع مستوى الوعى الاجتماعي بدور المواطنين كأفراد من المجتمع في ترشيد الاستهلاك وتطوير المفاهيم المشجعة على الادخار وزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال كافة وسائل وأدوات الأعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ومن خلال المناهج الدراسية في كافة المراحل. ورفع درجة الوعى بمتطلبات المواطنة الصالحة والدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع مسيرة التنمية واضعين في الاعتبار نسبة الجهل العالية والمتفشية في اغلب طبقات المجتمع وخاصة في الريف.

خاتمة:

في خاتمة هذا الجزء نخرج بالنتائج التالية:

1- اتسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالاضطراب بين حالات من الاستقرار واللا استقرار. ويرجع ذلك بصورة أساسية لاضطراب السياسات الاقتصادية والتنموية من جهة، ولعدم الاستقرار السياسي طوال فترات الحكم الوطني من جهة أخرى.

2- على الرغم من الجهود التنموية والإصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه مازال يعاني من اختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي.

3- ينطوي الاقتصاد السوداني على فرص اقتصادية كبيرة إذا أحسن التعامل معها واستغلالها بالكفاءة اللازمة فإن من شأنها أن تضعه في المسار الصحيح وتجعله قادراً على امتصاص الصدمات التي تواجهه.

4- هنالك عدد من التحديات السياسية والاقتصادية لابد من مواجهتها والعمل على تجاوزها حتى يتسنى الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية الكبيرة الكامنة في الاقتصاد السوداني.

وعلى ضوء تلك النتائج فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- الوقوف الجاد على تجارب الماضي الخاصة بمسار الاقتصاد السوداني واستخلاص الدروس والعبر منها وتجنب تكرار أخطائها.

2- العمل بجدية ومسئولية على معالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل يعاني منها الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بتبني استراتيجيات وبرامج تنموية واقعية تعمل على تقوية البناء الهيكلي للاقتصاد وتنويع قاعدته الإنتاجية.

3- بذل الجهد الخالص لتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية الماثلة أمام الاقتصاد السوداني، والتي تحول دون تحسن أوضاعه.

4- اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة والفاعلة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة المتوفرة للاقتصاد السوداني.